الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

E/1993/115
26 July 1993
ARABIC

الدورة الموضعية لعام ١٩٩٣
جنيف ، ٢٨ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٣
البند ١٤ من جدول الاعمال

التعاون الإقليمي

رسالة مورخة في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٣ ووجهة إلى الأمين العام
من ممثل بلجيكا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

بودي ، وأنا أتوجه إليكم باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، أن
أحيطكم علما ببعض الملاحظات حول تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي
• (E/1993/85)

وأكون ممتنا لو تكررتم بتعميم هذه الرسالة والملاحظات المرفقة بها بومفها
وثيقة رسمية من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٤ من جدول الاعمال
(التعاون الإقليمي) .

الممثل الدائم

(التوقيع) د. راين
السفير

مرفق

تقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي (٨٥/١٩٩٣ـ)

تستدعي هذه الوثيقة التعلیقات التالية من جانب الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها:

- (أ) من حيث الشكل: لقد وُزّع التقرير في وقت متاخر جداً أثناء المناقشات ولم يتتسن بالتالي للوفود دراسته بالعناية الالزمة ؛
- (ب) من حيث الجوهر ، تستدعي الوثيقة الملاحظات التالية:
- ١١ فيما يتعلق بالفقرة ٦ لا بد من التقييد بالمقرر باء (٤٨) الذي نص في الفقرة ٧ من منطوقه على ما يلي: "ترجو من الأمين التنفيذي التقدم بمقترنات بشأن تنويع أشكال وطرق ... ؛
- ١٢ فيما يتعلق بالفقرتين ١٥ و٧٩ ، لا بد من التقييد بالمقرر كاف (٤٨) ، ولا سيما بفقرات منطوقه ١ و٦ و٨ . كما ولا بد من التذكير على الرغم من أي اعتبار آخر ، بالشرط الأساسي المتمثل في توافر مصادر التمويل الالزمة ("رهنا بإمكانية الاعتماد على تمويل كاف ، نقداً وعيناً ، مع مراعاة كون الجمعية العامة للأمم المتحدة ربما كان بإمكانها جزئياً أن تضع قدرًا من الموارد تحت تصرف اللجنة ...") ؛
- ١٣ فيما يتعلق بالفقرة ٧٧ تعتبر الصياغة غامضة ("وقد أبدت [اللجنة] تأييدها لاقتراح ... الرامي إلى إقامة مركز إقليمي لإدارة البيئة للصناعة الكيميائية") . ومن المستحب إعادة صياغتها في ضوء المقرر حاء (٤٨) "التعاون والتنمية المستدامة في الصناعة الكيميائية" ، ولا سيما في ضوء الفقرتين ٢ و٤ من منطوق هذه الوثيقة ؛
- وكان مفهوماً فعلاً أن النتيجة النهائية تتوقف على استنتاجات فريق الخبراء الذي من المقرر أن يجتمع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ؛
- ١٤ فيما يتعلق بالفقرة ١٩٧ ، وخاصة منها الجملة الأخيرة (... اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي كانت تركز ، لأسباب سياسية ، على المسائل الاقتصادية ، بدأت تعنى بالمشاكل الاجتماعية") ، يبدو من المفيد التذكير بولاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة . فمهمة هذه اللجنة اقتصادية أساساً وهي لا تملك فضلاً عن ذلك ميزانية كافية تسمح لها بتجاوز هذا الإطار .